أولا: هدف لجنة المراجعة وتكوينها:

إن التأكد من سلامة وشفافية واستقلالية كافة عمليات وأعمال الشركة والشركات التابعة لها يعد الهدف والمسؤولية الرئيسية للجنة المراجعة، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة ومتطلبات المعايير المهنية المحلية والعالمية، بما يحقق ويمكن مجلس الإدارة من القيام بمسؤولياته المناطة به للمحافظة على حقوق ومصالح المساهمين. كما أن لجنة المراجعة تتمتع بالاستقلالية التامة في قراراتها كما أجازت الجمعية العامة للشركة لائحة عمل اللجنة و ضوابط وإجراءات عملها، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، وكيفية ترشيحهم ومكافأة أعضائها، ومدة عضويتهم وآلية تعيين أعضائها بشكل مؤقت في حال شغور أحد مقاعد اللجنة وذلك وفقا للمتطلبات النظامية ذات العلاقة ، كما تتكون اللجنة من أربعة أعضاء منهم عضوين غير تنفيذيين وعضوين مستقلين ، مع مراعاة أن يكون من بين أعضائها عضو مختص بالشؤون المالية والمحاسبية ، وتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة شركة البحر الأحمر العالمية، إذ تم تشكيل اللجنة الحالية في تاريخ 09-05-2024م لدورتها المبتدئة من تاريخ 10-05-2024م ولمدة ثلاث سنوات.

ثانيا: مهام لجنة المراجعة:

قامت لجنة المراجعة بتأدية مهامها وفقا للائحة عملها وبما يتماشى مع المتطلبات النظامية. حيث تؤدي اللجنة دورها الإشرافي على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة ودراسة تقاريرها و فحص نظام الرقابة الداخلية، ودراسة التقارير المالية الأولية النهائية للشركة ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة والتوصيات اللازمة في هذا الخصوص لمجلس الإدارة وكذلك تقوم بالتوصية النهائية الى الجمعية العمومية بترشيح وتعيين مراجعي حسابات الشركة الخارجي. كما تقوم لجنة المراجعة في شركة البحر الأحمر العالمية برفع توصياتها لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة حسب الحاجة وما يتعلق بها من مخاطر، وتتلقى الدعم المستمر والتمكين من المجلس للقيام بمهامها وواجباتها على الوجه الأكمل. كما تتلقى اللجنة بشكل دوري مختلف التقارير والمستجدات من الإدارة التنفيذية بالشركة ومن مراجع الحسابات الخارجي والمراجع الداخلي وعمل المراجعات اللازمة من أجل إبداء الرأي حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية المعمول به.

ثالثا :رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة:

استنادًا إلى أنشطة الرقابة التي قامت بها لجنة التدقيق (المشار إليها فيما يلي بـ"اللجنة") للسنة المالية 2025، بما في ذلك مراجعة التقارير الواردة من الإدارة التنفيذية، وإدارة التدقيق الداخلي، والمدقق الخارجي، قامت اللجنة بمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية و المالية و إدارة المخاطر والتأكد من الامتثال للسياسات الداخلية، كما سعت للحصول على تأكيد مستقل من التدقيق الداخلي لتقييم مدى كفاية وملاءمة هذه الضوابط الداخلية.

وفي حين أكدت إجراءات المدقق الخارجي، التي تشمل اختبارات قائمة على أخذ عينات انتقائية، الفعالية العامة للأنظمة المتعلقة بالتقارير المالية، فقد قدمت اللجنة، في إطار التزامها بالتحسين المستمر، ملاحظاتها إلى الإدارة التنفيذية.

وتم وضع خطط عمل إدارية متفق عليها بجداول زمنية محددة لمعالجة هذه الملاحظات، وتتلقى اللجنة تحديثات دورية حول التقدم المحرز في التنفيذ من خلال التدقيق الداخلي وعمليات التدقيق اللاحقة.علاوة على ذلك، تؤكد اللجنة على أهمية تعزيز نضج المؤسسة في تحسين إطار إدارة مخاطر المؤسسة، ووضع منهجيات لتقييم المخاطر التشغيلية، وتعزيز أنظمة قياس الأداء.

ويواصل التدقيق الداخلي العمل مع الإدارة التنفيذية لزيادة تعزيز فعالية وكفاءة بيئة الرقابة.

تؤكد اللجنة، على حد علمها، لمجلس الإدارة والمساهمين أن نظام الرقابة الداخلية لشركة البحر الأحمر العالمية كافٍ وفعال، وأنها تعمل مع الإدارة، عند الاقتضاء، على التحسين المستمر.